

النظرية السياسية عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين: دراسة في مفهومي الدولة
والولاية

The political theory of Sheikh Muhammad Mahdi Shams al-Din:
A study of the concepts of state and Guardianship

أ.م. ميثاق مناحي العيسى

Asst. Prof. Methaq Mnahi Alisaa

methak1148@gmail.com

مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

الملخص:

يركز البحث في النظرية السياسية عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين؛ انطلاقاً من دراسة مفهومي: (الدولة والولاية)، إذ يشكلان محور نظريته السياسية الإسلامية الحديثة، في إدارة الحكم في الدولة الإسلامية والمدنية. واتضح لنا، بأنه لا جدال في أصالة الأمة واسبقيتها على الدولة عند الشيخ شمس الدين، وأنَّ الدولة حدث تاريخي لازم الاجتماع السياسي، وحاجة من حاجات الأمة، تنظم أمرها، وتصون نفسها من الفوضى والتمزق عن طريقها. والدولة والحكومة – بالنسبة له – شرط طارئ وجديد قياساً بعمر الأمة، إلا أنه يراها إفراداً ضرورياً للأمة ذاتها. وأنَّ الحكومة (السلطة) ضرورة من ضرورات الاجتماع، وتستمد شرعيتها، وربما قداستها، من شرعية الوظائف التي تقوم بها، وأهدافها في حفظ النظام، وتحقيق العدالة الاجتماعية. والأمة هي المعنية باختيار الحكومة، عن طريق ولايتها على نفسها في عصر الغيبة، فلا ولاية لأحد على الأمة سوى نفسها، سواء كانت الدولة إسلامية أم مدنية. وقد تبين لنا أيضاً أنَّ ما طرحه الشيخ شمس الدين، في نظريته السياسية في (الدولة والولاية)، قد انعكس على كل طروحاته السياسية في القضايا السياسية المعاصرة، ولاسيماً في الديمقراطية، والعلمانية، وحقوق الإنسان، والمرأة. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة الحالة؛ لوصف النصوص والطروحات الفكرية – السياسية، في منهج الشيخ شمس الدين وتحليلها، فضلاً عن المنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

كلمات مفتاحية: الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ولاية الأمة على نفسها، النظرية السياسية، الدولة، الأمة.

Abstract

The research focusing on the political theory By Sheikh Muhammad Mahdi Shams al-Din: Based on the concept of (state and guardianship) which form the center of his modern Islamic political theory of governance in the Islamic and civilian State. according to Sheikh Shams al-Din, its clear that There is no dispute about the authenticity of the nation and its precedence over the state. The state is a historical event that requires political assembly, and is one of the needs of the nation, through which it organizes its affairs and protects itself from chaos and disintegration through it. He considers the state and government an emergency clause as measured by the age of the nation, but he considers it important for the nation, The Government was necessary for the assembly because of its functions and goals in upholding social justice and keeping order, which may have given it legitimacy and even sanctity. In a time of absence, the country is concerned with the choice of government through its jurisdiction over itself. Whether it is an Islamic or civil state, no one has authority over the country except itself. We have also found that what Sheikh Shams al-Din put forward in his political theory in (state and guardianship) has been reflected in all his political thoughts on contemporary political issues, particularly in democracy, secularism, human rights and women. In order to characterize and evaluate the texts and intellectual-political theses in Sheikh Shams al-Din's curriculum, as well as the historical and comparative methodology, the research relied on the analytical descriptive approach in the case study method.

Keywords: Sheikh Mohammed Mahdi Shams al-Din, State of the Nation over itself, Political Theory, State, Nation.

المقدمة:

لعل الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشها الشيخ محمد مهدي شمس الدين، فضلاً عن الأحداث السياسية والدينية الخطيرة، التي عاشتها المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وغيرها من المراكز الدينية في العراق، وإيران، وتركيا، ولبنان، أثرت تأثيراً كبيراً في طبيعة التفكير السياسي، والطروحات الفكرية للشيخ شمس الدين، ولاسيّما ما يتعلق بالدولة، والسلطة، والأمة؛ مما ترتب عليها مواقف متباينة، إزاء العديد من المشكلات السياسية ذات الطابع الديني، والسياسي، وتأتي في مقدمتها قضية "المشروطة". ولعل الأحداث التي جرت في إيران بعد الثورة الإيرانية للسيد الخميني، وطبيعة تكوين النظام السياسي، وتركيبته السياسية – الدينية، فضلاً عن المشكلات السياسية، وطبيعة التكوين الديني، والسياسي، للمجتمع اللبناني، كان لها الأثر الفاعل في تأجيج القريحة الفكرية للشيخ شمس الدين، بطريقة راديكالية ومختلفة عن باقي الفقهاء، الذين سبقوه على المستويين (الشيعي والسني). لهذا جاءت نظريته السياسية، ولاسيّما ما طرحه من نتاج فكري في مفهومي الدولة والولاية، محط اهتمام كبير في حقل الدراسات الإنسانية والاجتماعية، ولاسيّما على مستوى الفكر السياسي الشيعي.

اعتبارات منهجية:

- أ. إشكالية البحث: تركز الدراسة على إشكالية أساسية، تتمثل في طبيعة المواءمة بين النظرية السياسية الإسلامية، التي طرحها الشيخ محمد مهدي شمس الدين في (الدولة والولاية)، وطبيعة نظريتي (الدولة والسلطة) لإدارة الحكم في الدولة القومية الحديثة. وفي ضوء ذلك، فإنّ السؤال الإشكالي الذي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنه، هو: كيف يمكن فكّ الارتباط بين نظرية الشيخ شمس الدين، والطرح التقليدي في الفكر، والفقه، السياسيين الشيعيين، ولاسيّما أنّ هناك من يعتقد بأنّ الطروحات الفكرية لشمس الدين، هي بمنزلة الرد على نظرية السيد الخميني في الولاية (ولاية الفقيه)؟ وتتطلب معالجة السؤال الإشكالي بحث أسئلة فرعية في الحقل الاستفهامي الآتي:
- ماهية الدولة عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وهل الدولة سابقة الأمة أم العكس؟
 - ما مفهوم الولاية (السلطة) عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وما علاقتها بالأمة؟
 - هل يؤمن الشيخ شمس الدين بالدولة القومية الحديثة؟ وما طبيعة المواءمة بينها وبين طروحاته الإسلامية في الدولة، والأمة، والولاية؟
 - هل إنّ النظرية السياسية للشيخ شمس الدين في الولاية، جاءت بمنزلة الرد على نظرية ولاية الفقيه؟
 - كيف انعكست طروحاته الفكرية والسياسية، في القضايا الفكرية المعاصرة في الوسط الإسلامي؟
- ب. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية علمية، مفادها: (أنّ مفهوم الدولة والأمة عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين، يمثلان المنطلق الحقيقي لفهم نظريته السياسية في الولاية).

ت. منهجية البحث: يعتمد البحث في تحليل أبعاد المشكلة البحثية، وفرضيتها، على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف الوصول إلى المعرفة الدقيقة لعناصر البحث، ومتغيراته، عبر وصف النصوص والطروحات الفكرية- السياسية في منهج الشيخ شمس الدين، وتحليلها. ونظرًا لتعدد متغيرات الدراسة ومساراتها، وتنوعهما، ولما تتضمنه طبيعة موضوع البحث من تعقيدات، وعلاقات ممتدة ومتشابكة، فإنها تحتاج إلى أكثر من مدخل لتفكيكها، وستستند بجانب المنهج الوصفي التحليلي، إلى المنهج التاريخي، وهو من أكثر مناهج البحث العلمي استعمالاً، ولاسيماً في مجال العلوم الاجتماعية، لتتبع صيرورة الوقائع التي لها ارتباط بموضوع الدراسة، فضلاً عن المنهج المقارن، الذي أستخدم في بعض مفاصل الدراسة، لمقارنة طروحات الشيخ شمس الدين، بطروحات بعض الفقهاء، والمفكرين الآخرين.

ث. هيكلية البحث: قسم البحث على مطلبين، تناول المطلب الأول الدولة عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين، في حين تناول المطلب الثاني ولاية الأمة على نفسها، عند الشيخ شمس الدين، وأنتهى البحث بالخاتمة، وقائمة المصادر.

المطلب الأول

الدولة عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين

تصدى الشيخ محمد مهدي شمس الدين للعمل السياسي، منطلقاً من خلفيته الدينية، والرؤية الإسلامية التي تقول: "السياسة ليست مجرد دعوة إلى تنظيم المجتمع تنظيمًا ماديًا فحسب، بل هي فضلاً عن ذلك فلسفة دولة، تهتم بالبعد الروحي للإنسان، خلافاً لما عليه السياسة في الغرب، التي تنظم الإنسان، وترعاه مادياً، وتهمل الجوانب الأخرى كافة فيه"^١. وتقدم دراساته، وطروحاته، تصوراً شاملاً عن الدولة، بشكلها القديم "الإطار الإسلامي المتداول قديماً"، وكذلك الدولة الحديثة - بوصفه الشكل الذي قامت على أساسه الدولة الحديثة في الغرب - كما حققه الفقه الدستوري الحديث، وعلم السياسة بعدّها: "شعب - أو أمة - ينظم أمرهم حكم، ويخضعهم هذا الحكم جميعاً، إلى أحكام قانونية واحدة لا تمايز فيها"^٢. ويرى أنّ ماهية الدولة تتقوّم بالسلطة السياسية، التي يعدّها الركن الأهم من بين أركان الدولة، وتتضمن حق الأمر، والنهي، والطاعة، بالمعنى السياسي^٣. فهو يعدّ الإسلام ديناً ودولة، وليس ديناً فقط، ويرد بذلك على كل المشككين - من داخل الدائرة الإسلامية وخارجها- الذين يخرجون مفهوم الدولة، من اهتمامات الإسلام النظرية، والتطبيقية، ويعطي بذلك تفسيراً عملياً ومنهجياً، كما أكدت عليه أغلب طروحاته في الاجتماع السياسي، التي وضعها في كتابه الموسوم "في الاجتماع السياسي الإسلامي". إذ يقول: "إنّ تشريع الدولة، ليس جزءاً من التشريع الإسلامي

١. فرح موسى، الشيخ محمد مهدي شمس الدين بين وهج الاسلام وجليد المذاهب، بيروت: دار الهادي، ١٩٩٣، ص ٢٠.

٢. محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الاسلامي، ط ١، قم، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٤م، ص ٩١.

٣. المصدر نفسه، ص ٩٤.

انضمَّ إلى أجزاء أخرى، بل هو، فضلاً عن ذلك، نتيجة طبيعية، وضرورية، للعقيدة، والشريعة، إنَّه ينبثق من طبيعة تكوين العقيدة، والشريعة، وإنَّه التعبير الطبيعي عن الشريعة، ولو الغيناه، أو تجاهلناه، للزم أن نلغي أو نتجاهل، جانباً كبيراً من الشريعة الإسلامية^١. ويعتقد الشيخ شمس الدين أنَّ الدولة الإسلامية، تمتاز عن سائر الدول التي عرفتها البشرية، في أنَّها نتاج الرسالة، وتعبير عنها، فإذا لم تكن الرسالة، لم تكن الدولة، وهذا الأمر لا ينطبق على سائر ما عرفته الشعوب، والأمم من دول. فهي رسالة كاملة على الصعيد النظري، وصالحة لكل زمان ومكان، كما في قوله تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً}^٢. وكذلك في قوله تعالى: {مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}^٣. إذ انتقد الشيخ محمد مهدي شمس الدين، القراءات التي تقول: إنَّ الدين شيء، والدولة شيء آخر، وليس لنا أن ندخل في الدين ما ليس منه، وأقل ما يمكن أن يقال عنها، إنَّها جانبت الموضوعية؛ لأنَّ الدين يحتم أن تكون الدولة من ضمنه، ونتيجة للالتزام بمجموع أحكامه، وقوانينه^٤. وإنَّ الدولة الإسلامية تكونت، على أساس أنَّها تعبير عن الرسالة المقدسة، على خلاف مما ذهب إليه البعض، من أنَّ الإسلام لا يعرف الدولة، وإنَّه مجرد دين يدعو إلى الروحية، والمعنوية، والزهد^٥. ورأى الشيخ محمد مهدي شمس الدين، أنَّ الدولة في الإسلام هي من المسلمات، والبدهيّات، التي لا يسأل عنها، وهي استجابة للفطرة، والضرورة التي يقتضيها الاجتماع البشري، الذي لا يعقل تحققه من دونها، والمجتمع الإسلامي ليس شذوذاً خارجاً عن هذه الفطرة، وعن هذه الضرورة^٦. وهي ضرورة يفرضها كون الإنسان، والمجتمع، جزءاً من الكون المحكوم بنظام كوني ثابت، وشامل، لجميع الموجودات في العالم. ويستدل الشيخ محمد مهدي شمس الدين، على جملة من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، على أنَّ الدولة ظاهرة متجلية في التشريع الإسلامي، فمن الآيات القرآنية، قوله تعالى: {فَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ}^٧، وقوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ}^٨، التي تدل على أنَّ هناك نظاماً كونياً كونياً هادفاً حكيماً، ولا بدَّ أن يكون للإنسان نظامه الخاص به، المنسجم مع تكوينه الفيزيولوجي، والنفسي، والروحي، والمجتمعي، في ضمن النظام الكوني العام^٩.

فالدولة عند الشيخ شمس الدين، ضرورة اجتماعية وفطرية، ولا غنى عنها، لكنَّها غير مقدسة؛ ففي الفكر والفقهاء الإسلاميين، الدولة كلها غير مقدسة، ولا يوجد فيها مقدس على الإطلاق، على العكس من الأمة التي يقر

١ . محمد إبراهيم فلفل الموسوي، الفكر السياسي عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ٤٧.

٢ . سورة المائدة، الآية: ٣.

٣ . سورة الأنعام، الآية: ٣٨.

٤ . محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط ٣، قم، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٢م، ص ١٩.

٥ . محمد عمارة، الإسلام وأصول الحكم، لعلي عبد الرازق، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢م، بيروت، ص ١٨١.

٦ . محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

٧ . سورة المؤمنون، الآية: ١١٥.

٨ . سورة الأنبياء، الآية: ١٦.

٩ . محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

بتقديسها، إذ يعتقد أنَّ تقديس الدولة يجعل منها هدفًا بحد ذاته، ومن شأنه أن يجعل منها بديلاً لكل شيء في حياة المسلم. وقد حصل في التاريخ الإسلامي أن قُدِّست الدولة، وطلبت لذاتها، وأخذ السلاطين والأمراء بالرقاب في سبيلها، فهي كائن مخلوق للأمة، وليست تعبيراً عن الأمة^١. ويخالف الشيخ شمس الدين بهذا الطرح، الفكرة الفكرة الهيغلية عن الدولة، فهو لا يعد الدولة فوق الأمة، كما هي الفكرة التي طرحها هيغل، التي تعد الدولة تجريدًا عاليًا، أو تجريدًا مقدسًا للأمة والمجتمع؛ وذلك لكون الأمة هي الشيء المقدس، وليس الدولة. وقد تكون الدولة ثاني مؤسسة من مؤسسات الأمة أو ثالثها - حسب تعبيره - فالدولة هي مؤسسة ذات وظيفة من مؤسسات الأمة، وليست المؤسسة الوحيدة للأمة، وعليها أن تحمل مشروع الأمة، وليس العكس^٢.

أمَّا بالنسبة لنشأة الدولة، فإنَّ الشيخ محمد مهدي شمس الدين، لا يخرج عن الدائرة الإسلامية بشكلها العام، فيما يتعلق بنشأة الدولة، ولاسيَّما الدائرة الإسلامية الشيعية، فهو يتفق مع السيد الخميني، والسيد محمد باقر الصدر، وكذلك منتظري، ومطهرى، الذين يرجعون أصل نشأة الدولة إلى أمر الله تعالى ووحيه. فهؤلاء جميعًا ذهبوا إلى أنَّ الدولة نشأت على يد الأنبياء، ورسالات السماء. فهي ظاهرة اجتماعية في حياة الإنسان، ومارست دورها السليم في بناء المجتمع الإنساني، وتوجيهه، عن طريق ما حققه الأنبياء في هذا المجال، من تنظيم اجتماعي قائم على أساس الحق، والعدل، ويستهدف الحفاظ على وحدة البشرية، وتطوير نموها في مسارها الصحيح^٣. وإنَّ القول بالأصل الديني للدولة، لا يتنافى مع كونها نتاجًا لعملية تاريخية طويلة الأمد. بوصف أنَّ الوحي تواتر مع الأنبياء، لوضع البشرية على طريق التكامل، وللسير بها في خط تصاعدي نحو الأكمل والأفضل^٤. لكنَّه يعتقد أنَّ عمر الدولة ظهر بظهور الاختلاف بين البشر، وكذلك بولادة المجتمع السياسي، الذي اقتضى ظهور دولة تحفظ المجتمع السياسي، وتصونه من المخاطر؛ فالإنسان عاش حياة بدائية قبل ظهور الدولة، خالية من أي تعقيدات، ومن أي مفاهيم عن الحياة، والكون، والمصير، ويستدل على ذلك بآيات قرآنية ترشد إلى هذه الحقيقة، منها قوله تعالى: {كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ...}، وَمُنذِرِينَ...}، فالآية تبين برأيه، أنَّ الإنسان قبل النبوات، كان يعيش حياة خالية من المعنى، والروح، ومن الدولة، فلم يكن للإنسان في هذه المرحلة، تاريخ ولا وعي بالزمن والمستقبل^٥.

إنَّ الحديث عن نشأة الدولة في إطار المقارنة بين المجتمعات البدائية والحديثة، يجعل من الدولة نتاجًا لحركة التاريخ، وتعبيرًا عن وضع الإنسان السياسي والاجتماعي. وهو التفسير الذي تكاد تجتمع عليه أغلب الدراسات الإنسانية والاجتماعية، إلا أنَّ الشيخ شمس الدين، يعدّها ظاهرة نبوية، ونتيجة لأمر الله. إذ اقتضت حكمة الله، وتدبيره، أن تكون النبوة دليلًا ومرشدًا لبناء حياة اجتماعية، وسياسية هادفة، وذلك بعد أن أصبح

١. فرح موسى، الدين والدولة والامة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

٢. محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

٣. محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، ط ١، دار التعارف، ١٩٩٠م، بيروت، ص ٢٣-٢٤.

٤. محمد مهدي شمس الدين، حركة التاريخ عند الامام علي (عليه السلام)، ط ١، المؤسسة الدولية، ١٩٨٥م، بيروت، ص ٦٩.

٥. سورة البقرة، الآية ٢١٣.

٦. محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

للإنسان معنى في التاريخ، والزمان. فالنبوة هي الدليل على ظهور الدولة في المجتمع، سواء كان مجتمعاً بدائياً فطرياً، أم مجتمعاً حديثاً^١. لذلك نجد الشيخ محمد مهدي شمس الدين، في نظريته السياسية للدولة، يربط بين ظاهرة النبوة، وظاهرة الدولة، ربطاً زمنياً، وربطاً سببياً. فالحقبة التاريخية من عمر الإنسانية التي شهدت ظاهرة الدولة، هي نفسها الحقبة التي شهدت ظاهرة النبوة، وإنَّ هذه النظرية مستلزمة من فكرة، أنَّ الأنبياء هم أول من بادر لحل الخلافات البشرية، لا عن طريق الفوضى، والتسلط العشوائي، والاجتهادات الشخصية، بل عن طريق دستور عادل، ومنهج متكامل لحياة الإنسان الاجتماعية^٢. وهي تمثيل للأمة، ونتيجة طبيعة لوجود الأمة، فالدولة ليست مؤسسة سابقة للأمة، بل هي من جملة مؤسسات تنتجها الأمة، وتقتضيها ضرورة الاجتماع السياسي لها، ولها عدة انجازات تحققها على مستوى السياسة، والثقافة، والاجتماع، والاقتصاد، والأمن. والدولة ليست كياناً طبيعياً في النظرية السياسية للشيخ شمس الدين، كما يذهب لها أغلب الفلاسفة والمفكرين، مثل: أرسطو، ومنظري العقد الاجتماعي، فهي ليست عقدًا اجتماعيًا ولا دولة اصطناعية، ولا هي (دولة الأمير) كما يعبر عنها ميكافيللي، ولا دولة مطلقة كما هي عند هيغل، بل هي نتاج طبيعي لوجود الأمة، ورسالتها التي تؤمن بها^٣. فهي ضرورية في المجتمع الإنساني، وهي تأخذ شكلها، ومضمونها، من انتماء الأمة، وطبيعة التزامها، فإذا كان انتماء الأمة إلى الإسلام، كانت الدولة إسلامية، ومعبرة عن الرسالة، إذ إنَّه لا يعقل أن تكون الدولة نتاجاً للرسالة، ولا تكون الدولة إسلامية^٤. وينظر الشيخ شمس الدين إلى الدولة، على أنَّها كائن كائن يلزمه الشر ملازمة تامة؛ لأنَّ الدوافع التي قضت بإقامتها دوافع خيرة حسنة، فهي لا تخرج عن كونها أداة كغيرها من الأدوات، يتوقف نشوء الخير أو الشر عنها على طريقة استعمالها، فالأسس التي تقوم عليها الدولة، والبرامج التي تحدد لها طريق السلوك، وسير الحاكمين، ومدى تطبيقهم للقانون، هي الأمور التي تجعل من الدولة كائن خير، أو شر. وإنَّ الدولة التي تتجاوز ضرورة الاجتماع، وتحمل الكافة على مقتضى ما جاء به النبي محمد (ﷺ)، والرسالة، هي الدولة المطلوبة، لكنها تبقى رهن تحقق المجتمع بالإسلام، عقيدة وشريعة^٥.

نلاحظ بشكل واضح، أنَّ النظرية السياسية للشيخ محمد مهدي شمس الدين في الدولة، تدور في إطار المجتمع الإسلامي، والدولة الإسلامية بشكل عام؛ لهذا نجده يتحدث بشكل واضح عن الدولة الإسلامية، ويربط ربطاً مباشراً بينها وبين المجتمع الإسلامي، ومدى التزامه بالرسالة الإسلامية، وتعاليمها (عقيدة وشريعة)، سواء فيما يتعلق بولادة الدولة، وأسبقية الأمة عليها، أو ما يتعلق بنشأتها وأركانها وشكلها، فضلاً عن اختصاصاتها. إلا أنَّه لا يجدها ضرورة ملحة في المجتمعات المتعددة، أو في حال تعذر قيامها، أو أنَّ التمسك بقيامها يسبب الفوضى بين مكونات المجتمع على سبيل المثال؛ لذلك نراه يؤكد على أنَّ لكل شعب أو مجتمع مسلم، الحق بأن تكون له دولة على المستوى الوطني، بغض النظر عن طبيعة هذه الدولة، إسلامية كانت أم لا، وهذا ما يؤكد به بقوله:

١. فرح موسى، الدين والدولة والأمة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.

٢. محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ٥١-٥٢.

٣. محمد مهدي شمس الدين، التجديد في الفكر الاسلامي، ط ١، دار المنهل اللبناني، ١٩٩٧م، بيروت، ص ١٩٦.

٤. فرح موسى، الدين والدولة والأمة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

٥. محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

"إنَّ كلَّ شعب مسلم على المستوى الوطني أو القومي، يجب بالضرورة أن يكون له نظام حكم، وحكومة، يحفظانه، ويضمنان سلامته، وتقدمه. أمَّا أن يكون هذا النظام، وهذه الحكومة، إسلاميين، ففضية غير مسلمة، وغير بديهية، كما هو الشأن في أي مجتمع سياسي معاصر آخر خارج العالم الإسلامي، فكما أنَّ المجتمع السياسي (البريطاني) أو (الأمريكي) مثلاً أو غيرهما، لا بدَّ أن يكون له نظام حكم وحكومة، يمكن أن تكون تارة اشتراكية عمالية، وأخرى رأسمالية محافظة، مع التزام المجتمع في تكوينه، ونهجه العام بالديمقراطية، التي تلتزم باحترام قواعدها، وأصولها، كل حكومة تتولى السلطة، فذلك المجتمع السياسي الإسلامي، يمكن أن يستمر مسلماً في تكوينه، ونهجه العام، ويكون قابلاً لأي نظام لا يتنافى مع الإسلام، بعده عقيدة المجتمع، دون أن يكون نظام الحكم إسلامياً. فالهم هو استمرار الإسلام في الأمة، واستمرار الأمة مسلمة موحدة"^١. أي بمعنى أنَّ قيام الدولة عند الشيخ شمس الدين، ضرورة اجتماعية - سياسية لا بدَّ منها، بغض النظر عن طبيعة الدولة وشكلها، سواء كانت دولة إسلامية أم الدولة القومية الحديثة، فالهم هو حفظ كيان المجتمع، والحفاظ على وحدته، وعدم تشتته. وإنَّ حديثه عن أركان الدولة يؤشر ذلك بوضوح، فنراه مرة يتحدث عن "الأمة"، بعدها الركن الأول، والأساس في أركان الدولة، ومرة يتحدث عن "الشعب" بحدود معينة. والواضح في الموضوع، أنَّ حديثه عن الأمة يأتي في إطار طروحاته الإسلامية عن الدولة الإسلامية، وحديثه عن الشعب، يأتي في سياق الدولة القومية الحديثة، أو الوطنية المعاصرة، أو القائمة، أو في حال تعذر قيام الدولة الإسلامية. لذلك نراه يميز بين الأمة المسلمة التي ليس لها حدود، وبين الأمة (الشعب)، التي لها حدود معينة، والدولة الإسلامية لا يمكن أن تقيم بدون حدود، ولهذا فالإقليم يعد الركن الثاني للدولة، ومن ثمَّ فالأمة والإقليم بحاجة إلى سلطة سياسية، لأنَّ ماهية الدولة تقوم بالسلطة السياسية، التي تتضمن حق الأمر، والنهي، والطاعة، بالمعنى السياسي. ويقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين: "إنَّ مفهوم الأمة هو مفهوم متطور من المادة إلى الفكر، حينما يبني المجتمع السياسي ومؤسساته، على أساس محض معنوي، وهو المعتقد". وبهذا فإنَّ الشيخ مهدي شمس الدين يميز بين الأمة (الشعب)، والأمة المسلمة، فالأمة (الشعب)، هي ركن من أركان الدولة؛ لأنَّ ماهية الدولة تتضمن حق الأمر، والنهي، والطاعة، بالمعنى السياسي، وهذا يقتضي أن تكون هناك أمة (شعب)، تسكن على إقليم محدد بها، وتكون سلطة الدولة على هذه الأمة، وعلى الإقليم المحدد لها، ولا سلطة لهذه الدولة على أرض وشعب آخر. أي بمعنى، أنَّ الحدود الفاصلة بين دولة وأخرى، هي الحدود التي تفصل بين الدول القائمة حالياً (الدولة القومية الحديثة)، بغض النظر عن طبيعة الحكم، سواء كان إسلامياً أم غير إسلامي، وأنَّ الحاكم أو رئيس الدولة تكون سلطاته على مواطني دولته فقط، دون أن يتعداه إلى دولة أخرى. أمَّا الأمة المسلمة فليس لها وطن جغرافي خاص، ومحدد بحدود ثابتة؛ لأنَّها لم تتكون على أساس عرقي أو لغوي، أو أي أساس آخر، بل تكونت على أساس الاعتقاد بالإسلام، والالتزام به عقيدة وشريعة، دون أي وصف آخر^٢. فالأمة المسلمة - بالنسبة له - هي خير أمة أخرجت للناس، لا بما يملكون من مال، ودولة، ولا بما عندهم من تأريخ، وحضارة، وجغرافية، بل بإيمانهم بالله، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، وبما يملكون

١ . محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الاسلامي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

٢ . المصدر نفسه، ص ٩٤-٩٥.

من صفات، وخصائص، وقيم، وأهداف نبيلة. فالأمة الإسلامية تركز على الرباط العقيدي، والحضارات القديمة، ولاسيما الحضارات المتقدمة عند الهنود، والإيرانيين، والرومان... وغيرهم، فقد كان مفهومهم للأمة يركز على عناصر مادية، كالجغرافيا، والعرق، واللون، وهي جميعها مستقلة عن معتقد الإنسان، وقناعته، فالأمة الإسلامية ارتكزت على العقيدة، وهذا أرقى تطور فكري يصل إليه المجتمع السياسي^١ "حسب تعبيره". والدولة الإسلامية بالنسبة له، لها أرض خاصة بها ضمن حدود، وأن الانتماء إلى مجتمعتها السياسي، يكون بالانتماء إلى هذه الأرض، إقامة، وجنسية (مواطنة، ولاية)، وأن قوانينها، وأوامرها السياسية، نافذة المفعول على أرضها، وضمن حدودها، وعلى المنتمين إليها من دون غيرهم، وإن كانوا مسلمين^٢. فالدولة لها حدود محددة، في حالة تمايز مفهوم الأمة عن مفهوم الدولة في الصديق الخارجي، حين تنقسم الأمة إلى دول، عندها لا بد لكل دولة من أرض تقوم عليها، ويكون لها حدود، ومن دون ركن الأرض، لا يمكن تصور وجود شعب الدولة، والحكومة، والسلطة، وممارسة تطبيق القانون^٣. وفيما يتعلق بالسلطة السياسية، بعدها ركناً أساسياً من أركان الدولة، ينطلق الشيخ شمس الدين من القاعدة الإسلامية القائلة: (لا بد للناس من أمير، برّ أو فاجر)، فإن هذه السلطة، إما أن تتشكل وفق الاختيار الحر للشعوب، أي على رضا المحكومين وقبولهم لها (المنهج الديمقراطي)، ففي هذه الحالة تصبح سلطة قانونية شرعية، ومما لا شك فيه أن الرضا بالسلطة، والافتناع بها، مسألة مهمة بالنسبة لبقائها، وهيمنتها على المحكومين؛ لأن القوة لوحدها لا تحقق دائماً، الخضوع للسلطة، وإطاعة أوامرها^٤.

أمّا بالنسبة لشكل الدولة، فإن الشيخ محمد مهدي شمس الدين- ينطلق من (عقيدة وواقعية) المجتمع في تحديد شكل الدولة، أي بمعنى أن لا تبعد الدولة عن العقيدة، والواقعية، في تحديد شكل الدولة؛ لأن ذلك يؤدي إلى خلل، وتنازع، في مستقبل الدولة، ويأخذ الحالتين: (الإيرانية واللبنانية) كنموذج له. إلا أنه يضع صفتين رئيسيتين إلى شكل الدولة الإسلامية، وهما: (العقيدة والأخلاقية). إذ يشترط توفر العنصر الأخلاقي في الدولة الإسلامية؛ لأن -وفق منهجه التفسيري- الإسلام، ومكارم الأخلاق، لا يفتقران، فإذا خضعت هذه الدولة خضوعاً شكلياً، وخالفه في عدم توفر العنصر الأخلاقي فيه، كان خارجاً عن الإسلام، ولا يمكن عدّ هذه الدولة إسلامية^٥. أمّا بالنسبة لعقيدة الدولة، فيعتقد شمس الدين بأن الدولة الإسلامية، ليست مجرد اجتماع بشري، بل هي دولة تحمل رسالة الإسلام إلى العالم، فهي دولة رسالية، وهذه الدولة بحكم كونها مفتوحة على العالم، وتملك إمكانات التعايش مع سائر التكوينات السياسية المناوئة لها، فالعقيدة تعد خاصية أساسية من خصائص الدولة الإسلامية، فهي التي ترتقي بالدولة إلى مصاف الدولة العالمية، كما هو شأن الإسلام في عالميته

١ . محمد مهدي شمس الدين، مواقف وتأمّلات في قضايا الفكر والسياسة، ط٢، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٩٩.

٢ . محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٩.

٣ . محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي، مصدر ذكره، ص ٩٧.

٤ . محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨-٧٩.

٥ . محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

وشموله. والعقيدة التي يقصد بها الشيخ شمس الدين، هي مجموعة من المفاهيم التي جاء بها النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ فالدولة الإسلامية المنبثقة عن إرادة الأمة، والتزامها بالإسلام (عقيدة وشريعة)، هي الدولة التي يؤمن بها الشيخ محمد مهدي شمس الدين، "على مستوى اعتقاده بالدولة الإسلامية، وليس الاعتقاد العام والشامل"، ولهذا نجده قد أكد على أنَّ العقيدة هي ضرورة للدولة^١. إلا أنَّه لا يحصر الدولة بالعقيدة الإسلامية فقط؛ لكون العقيدة خاضعة لطبيعة المجتمع وتنوعه؛ لذلك نراه يضع الواقعية كواحدة من خصائص الدولة الإسلامية، ويضعها بشكل متلازم مع عقيدة الدولة. أي بمعنى أنَّ الدولة ليست مفروضة على المجتمع، بل هي دولة واقعية تنبثق عن المحتوى الثقافي للأمة، فإذا كانت الأمة مسلمة، وموحدة، وملزمة، بالإسلام عقيدة، وشريعة، فلا بدَّ أن ينعكس هذا الالتزام في صيغة تنظيمية هي الدولة بمؤسساتها (السياسية، والإدارية، والقضائية، والتشريعية، والمالية، والاقتصادية)^٢. والدولة إذا كانت تعبيرًا عن محتوى الأمة الثقافي الذي هو الإسلام، فإنَّها بذلك لن تكون دولة الفيلسوف، كما هو مضمون نظريات اليوتوبيا، سواء منها اليونانية أو الإسلامية، كما أنَّها لن تكون دولة أهل الحل والعقد، أو دولة الفقيه، بل تكون دولة الأمة، وتعبيرًا عمَّا تحمله هذه الأمة من أهداف رسالية، وخصائص إيمانية؛ لهذا نراه يُميز بين الحالتين الإيرانية اللبنانية، ففي الأولى يرى أنَّ الكيان السياسي القائم في إيران، هو دولة إسلامية بالمعنى الكامل، بغض النظر عن صيغة ولاية الفقيه، التي يقوم على أساسها هذا الكيان السياسي؛ وذلك لأنَّ الأمة عبَّرت عن نفسها، وانشأت دولتها الإسلامية، قبل أن يقوم الكيان السياسي فيها، على أساس ولاية الفقيه^٣. لكنَّه لا يؤيد الدولة التي تفرض الإسلام بالقوة على مواطنين آخرين؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى الاخلال بالعهود التعاقدية بين المواطنين، ومطالبة كل طرف بدولة؛ مما يؤدي إلى انهيار الدولة. أمَّا في الحالة الثانية - اللبنانية - فهي حالة معاكسة للحالة الأولى، إذ يرفض شمس الدين الدعوة إلى إقامة دولة إسلامية، أو مسيحية في لبنان؛ لكونها تهدد صيغة التعايش الإسلامي - المسيحي، وتؤدي إلى إشاعة الفوضى، والاقتتال. ففي الحالة الثانية لا بدَّ من إيجاد مشروع ملائم لطبيعة المجتمع السياسي، فعند تعذر إقامة الدولة الإسلامية، فعلى المسلمين أن يندمجوا ضمن مجتمع سياسي، أي بمعنى الاندماج في شكل الدولة القومية الحديثة، التي تحفظ الحقوق لكل المواطنين، بغض النظر عن اختلافاتهم السياسية، والاجتماعية، والدينية... وغيرها. فالصيغة الملائمة للمجتمع اللبناني، وأمثاله "حسب رأي الشيخ شمس الدين"، هي صيغة لا تخالف الإسلام، وتسمح للمجتمع المتنوع بأن يقيم دولة واحدة، معبرة عن هذا التنوع سياسيًا، عن طريق افساح المجال للإنسان بممارسة شعائره الدينية، دون أن يكون لهذه الشعائر أي دور في سياسة المجتمع المدني^٤.

وبما أنَّ الإسلام لم يحدد شكل الدولة الإسلامية، بأن تكون جمهورية (ملكية، رئاسية، برلمانية)، فإنَّ هذا الأمر - عند الشيخ شمس الدين - متروك للأمة الإسلامية، كي تحدد ما ينبغي أن تكون عليه الدولة الإسلامية، من

١. المصدر نفسه، ٨١-٨٢.

٢. محمد مهدي شمس الدين، بحث الحكومة الإسلامية في إيران، ط، منظمة الاعلام الإسلامية، ١٩٨٦م، إيران، ص ١٦٠.

٣. فرح موسى، الدين والدولة والأمة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.

٤. نفس الكاتب، بين وهج الاسلام وجليد المذاهب، ط ١، دار الهادي للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، بيروت، ص ١١٩.

حيث الشكل، التي في مطلق الأحوال دولة إسلامية، من حيث كونها ملتزمة بالإسلام عقيدة، وشرعية^١. وإنَّ شكل الدولة يبقى خاضعاً لطبيعة المجتمع، وتحولاته، وتركيباته الاجتماعية، وكذلك لمستواه السياسي، والفكري، ولو كان هناك نص على شكل محدد، ومعين، للدولة، لما كُنَّا نرى اختلافاً في النماذج، والأسماء، والأشكال، الإسلامية للدولة عند المفكرين الإسلاميين، فالنظرية السياسية التي ينطلق منها الشيخ محمد مهدي شمس الدين- هي ولاية الأمة على نفسها، على العكس من السيد الخميني، فهي نظرية ولاية الفقيه، ولكنَّ أسس الدولة الإسلامية، ومبادئها، وقيمها، واحدة، وهذه لا يمكن أن تختلف باختلاف الزمان والمكان، ولكنَّ الأشكال، والتفضيلات، والقواعد التنظيمية، متبدلة متحولة، ويمكن تحديدها في ضوء حركة الفكر، والتجربة البشرية، والأطوار الاجتماعية^٢. وهذا ما ينقلنا إلى تناول نظريته السياسية - ولاية الأمة على نفسها - تناولاً دقيقاً.

المطلب الثاني

الولاية عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين

يتفق فقهاء المسلمين بشكل عام (سنةً وشيعَةً)، على أنَّ أصل الولاية (السلطة) لله، ويختلفون بعد وفاة الرسول محمد (ﷺ). إذ حصرها (السُّنة) بالأمة بشكل مباشر بعد اجتماع السقيفة، في حين حصرها (الشَّيعة) بالأئمة المعصومين، من الإمام علي (عليه السلام) إلى الإمام المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر (عجل الله فرجه الشريف). وبعد غيبته عام ٣٢٩ هـ، اختلف فقهاء الشيعة، وافترقوا في هذا الشأن إلى فريقين رئيسيين: منهم من جعلها ممتدة إلى الفقهاء، وحصر الولاية بهم فقط، عن طريق ولاية الفقيه. في حين بدأ الفريق الآخر بالظهور، بداية القرن العشرين على يد الشيخ النائيني، ثم بلغ ذروته على يد الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الذي أطلق على نظريته السياسية مصطلح "ولاية الأمة على نفسها". إلا أنَّ نظرية الشيخ شمس الدين في الولاية، مختلفة عمّا طرحه الشيخ النائيني في بعض المباني الفقهية، وسنأتي على ذكرها لاحقاً. ٧٨٧٠.٨١٨٩٧٠.

عرفنا سابقاً أنَّ النظرية السياسية للشيخ محمد مهدي شمس الدين في الدولة، تنطلق من أولوية مشروع الأمة على الدولة، بوصف الأولى هي من توجد الثانية لضرورة الاجتماع السياسي، إلا أنَّ ذلك لا يعني استبعاد المشروع السياسي (مشروع الدولة) على المستوى الوطني، بل على العكس فقد كانت طروحاته السياسية، تنم عن اهتمام كبير بموضوع الدولة، والحكم، بغض النظر عن طبيعة الحكم، كان إسلامياً أم مدنياً، وأنَّ أغلب طروحاته كانت تدافع عن مفهوم الدولة، بمعناها الحديث والمعاصر. فعندما ولدت نظرية «ولاية الفقيه»، التي عرف بها السيد الخميني، وكان لها من الحماس، والزخم، والاندفاع، آنذاك، فضلاً عن الامتداد، والانتشار، السريع في إيران على (المستوى الوطني)، وخارجها على (المستوى الإقليمي والعربي)، ما يجعل، من الصعوبة بمكان، التظاهر برأي معارض، أو مختلف مع تلك النظرية، التي تحولت إلى نظام في الحكم، والدستور، في

١ . محمد إبراهيم فلل، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

٢ . المصدر نفسه، ص ٨٩.

إيران. وسط تلك الظروف والأجواء السياسية الملتبئة، طرح الشيخ شمس الدين نظريته السياسية، التي عرفت بـ «ولاية الأمة على نفسها»، قبال نظرية «ولاية الفقيه»، وظل يتحدث عنها في كتاباته، وأحاديثه، باندفاع وحماس كبيرين. وعن هذا التقابل بين النظريتين، يقول الشيخ شمس الدين: «نحن نرى أنَّ الأمة هي ولية على نفسها، ونطرح هذه الصيغة مقابل صيغة ولاية الفقيه»^١. وعلى هذا الأساس ندعو لإقامة دول إسلامية في المجتمعات الإسلامية، بحيث ينتج كل مجتمع، في الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي، دولته المناسبة له، ويولد مؤسساتها على أساس الفقه العام؛ لهذا عدَّت نظرية الشيخ شمس الدين في الولاية «ولاية الأمة على نفسها»، نظرية انشاققية في الوسط الفقهي، فلم يرد ذكرها في التراث الفقهي الشيعي، أو في الفكر السياسي الشيعي التقليدي والمعاصر، فهي تعد بمنزلة كشف فقهي، من وضع الشيخ شمس الدين، وعلى ما يبدو لم يسبقه إليه أحد من الفقهاء بخصوصية الطرح^٢. وهذه الخصوصية، ربما هي التي ميزته عن باقي الفقهاء السابقين، كالشيخ النائيني "على سبيل المثال". إذ يعتقد: "أنَّ ولاية الأمة على نفسها، وإدارة حياتها بحسب هذه الولاية، هو مما قضاه الله تعالى ورسوله في التشريع المبدئي العام، بمقتضى الأدلة الشرعية الدالة على ولاية الأمة على نفسها"^٣، استنادًا إلى قوله تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ...}، وقوله تعالى: {... وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ...}، وقول الرسول محمد (ﷺ): "وإنَّ المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس". والظاهر منها أنَّه تشريع للولاية العامة للأمة على نفسها في الشأن السياسي، وربما كان هذا النص هو أقدم النصوص في هذا الشأن، وهو يدل على أنَّ الأمة الإسلامية، والمجتمع السياسي الإسلامي، تكوَّنا وقاما على هذا الأساس^٤. فإذا أردنا أن نفهم هذه النظرية، وأبعادها الفقهية، والسياسية، وكشف مواطن التجديد فيها، لا بدَّ من الإشارة إلى نظرية "ولاية الفقيه" بشكل مختصر.

تقوم نظرية ولاية الفقيه، على أساس أنَّ الله سبحانه وتعالى، قد فوَّض الولاية في شؤون الأمة (الاجتماعية والسياسية)، في الإسلام إلى الرسول محمد (ﷺ)، ومن بعده نصَّ على الأئمة الاثني عشر بالترتيب ولاية على الأمة. أمَّا في عصر غيبة الإمام الثاني عشر، فإنَّ الفقهاء العدول يتولون شؤون الولاية نيابة عنه، ولا دخل لإرادة الناس، وقبولهم، في شرعية تصديهم للولاية، بل عليهم التمكين لتنفيذ الولاية، والإعانة في سبيل تحقيق الأهداف الإسلامية^٥. فولاية الفقيه، هي: إعطاء الولاية المطلقة والعامة للفقيه الجامع للشرائط، كما لو كان

١. زكي الميلاد، العلامة شمس الدين والتطور الفكري من نظام الحكم إلى الاجتماع السياسي، موقع الاجتهاد، ٢٠١٩، تاريخ الزيارة <http://ijtihadnet.net/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%B8>؛ أنظر الرابط: <http://ijtihadnet.net/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%B8>

٢. رضوان جودت زيادة، سؤال التجديد في الخطاب الاسلامي المعاصر، دار المنار، ٢٠٠٤، ص ٣٤٠-٣٤١.

٣. فرح موسى، الدين والدولة والأمة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٩.

٤. سورة التوبة، الآية ٧١.

٥. سورة الشورى، الآية ٣٨.

٦. محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

٧. أسراء تحسين علي الموسوي، الشيخ محمد مهدي شمس الدين وآرائه الفكرية من بناء الدولة المتحضرة وقضايا التجديد والاصلاح، ص ٣٣٩.

إمامًا معصومًا، وقد استندوا في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^١، فأولي الأمر هم الفقهاء^٢؛ ولهذا وجّه الشيخ شمس الدين نقدًا معتبرًا لنظرية ولاية الفقيه المطلقة، ورأى أنه: «في ظل غياب سند فقهي معتبر للمطابقة ما بين نظرية ولاية الفقيه والإمامة المعصومة، فإن مقتضيات سيطرة الدولة ومؤسستها للفقهاء في أجهزتها، هي التي تدفع إلى الإيهام بهذه المطابقة، وهي في هذه الحالة تكون أمام مشروع دولة ملوّنة بالتشيع، يعيد باسم التشيع، إنتاج دولة ثيوقراطية تستمد شرعيتها من الله لا من الأمة، وتأسس الفقهاء بالتالي كجهاز كهنوتي لمقتضياتها ومتطلباتها، بوسع مساحة ولاية الفقيه، حتى يساوي في المهمات بينها وبين النبوة والإمامة»^٣. إذ يعتقد بأن ولاية الفقيه، ليست نظرية خاصة بالفقه الشيعي الإمامي، ولم ينفرد بها السيد الخميني دون غيره، بل هي نظرية فقهية متداولة عند فقهاء السنة، مثل: إمام الحرمين أبو المعالي في كتابه (غياث الامم والتهياث الظلم)، إذ قرّر فيه وجوب مراجعة العلماء على الحكام، وعدهم قدوة الحكام، وأعلام الإسلام، وورثة النبوة، وقادة الأمة، فإذا كان سلطان الزمان أي الحاكم، لم يبلغ رتبة الاجتهاد فالمتبوعون العلماء^٤.

إنّ الشيخ محمد مهدي شمس الدين، لا «يرى الولاية المطلقة للفقيه في عصر الغيبة، إذ تكون له ولاية على أي شعب خارج نطاق الدولة التي يحكمها، كما هو الحال في إيران، وكونها ولاية محدودة بكل شعب اختار الفقيه لولاية الأمر، فإنّها لا تخلق أزمة حكم، وأزمة طاعة؛ ولهذا، فإنّه يمكن لأي شعب آخر غير شيعي، أن يختار صيغة فقهية تناسبه في ضوء مذهبه الفقهي. وأنّ الأمة هي صاحبة الولاية في عصر الغيبة، وهي التي تنتج من يتولى أمرهم عن طريق الشورى العامة، بحيث تنتخب شخصًا لرئاستها، وتقيم حكومة وسلطة، وتكون ملزمة بإطاعة، وتنفيذ، ما تشترطه على نفسها، ما لم يكن في الطاعة، والتنفيذ، ما يخل بشروط الفقه، ومبادئ التشريع العامة في الكتاب والسنة، وأنّ الأمة هي التي تمنح البيعة لمن تشاء، سواء إلى الفقيه أم إلى غير الفقيه، الذي قد يكون امرأة، أو رجلًا، طالما أنّ كل شيء في نطاق الشرع الإسلامي»^٥. والأمة ليست ملزمة باختيار الفقيه الفقيه لمهمة إدارة شؤون السلطة؛ لأنّ الفقيه بما هو فقيه، هو أحد أفراد الأمة، وهي قد تختار غيره إذا رأت ذلك، من منطلق أنّها ولية نفسها، وقد جعلت هذه الولاية لها من قبل الله، عند غياب الإمام المعصوم^٦. ومعنى

١ . سورة النساء، الآية ٥٩.

٢ . محمد علي محمد رضا محسن الحكيم ، الفكر السياسي الاسلامي المعاصر _ دراسة في نظريتي ولاية الفقيه وولاية الامة، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠٠٩، ص ٩٣ _ ١٢٨.

٣ . هيثم مزاحم، الإمام محمد مهدي شمس الدين وولاية الأمة على نفسها، مركز البحوث المعاصرة في بيروت، ٢٠١٢، تاريخ الزيارة {٢٠٢٤/٧/٢٣}، شبكة معلومات دولية: <https://nosos.net/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D9%87%D8%AF%D9%8A-%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85>

٤ . محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الاسلامي ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

٥ . محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.

٦ . فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة، ط ١، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٤٤٠.

ولاية الأمة على نفسها، أن تكون هناك شرعية لكل ما تنتجه الأمة، في دائرة التنظيم والتدبير، وبما أنَّ هذا الأمر يحتاج إلى أجهزة، وإدارات، وإلى دولة، وحكومة، وحاكم، وسلطات، فإنَّ كل ما تقيمه الأمة من ذلك، يتمتع بالشرعية، وذلك طبعاً في حالة عدم حضور الإمام المعصوم، الذي دلَّ الدليل على أنَّه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأنَّ أي حكومة تقوم في زمانه، وخلافاً لإرادته، لا يمكن أن تكون شرعية، سواء كانت حكومة منبثقة عن إرادة الأمة، أو حكومة مفروضة عليها^١. ويعتقد بأنَّ «الأصل الأولي بالنسبة إلى ولاية الإنسان الحر البالغ الراشد على نفسه، لم يرد عليه تقييد في الشريعة، إلا بولاية النبي (ﷺ) في حياته، والإمام المعصوم (عليه السلام)، في حالة ظهوره... وهذا المقيد هو قوله تعالى: {النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ}»^٢؛ لهذا فالإنسان له ولاية مطلقة على نفسه في عصر الغيبة^٣. إلا أنَّ هذه الولاية مقيدة في عصر حضور المعصوم، أمّا في عصر غيابه، فلا بدَّ أن يرتفع القيد، وتعود الولاية المطلقة للأمة على نفسها، وتمارس ولايتها بنحو مطلق، لحفظ دورها، وموقعها، وتحقيق ذاتها سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً^٤.

إنَّ الدليل الذي يستند إليه الشيخ شمس الدين في هذا الأمر، ينطلق من أنَّ التشريع المبدئي العام، يسمح للأمة بأن تمارس السلطة، عن طريق إنشاء مؤسسات إدارية، وأجهزة تنفيذية لها، وتعين أشخاص يمارسون سلطات على الأنفس، والأموال، من دون أن تتوقف شرعية الاجراءات التنظيمية، ولاسيّما على فتوى الفقيه، أو حكمه بما هو فقيه. نتيجة لذلك، يرى الشيخ شمس الدين بأنَّ ثبوت الولاية للأمة في عصر الغيبة، لا يتنافى مع ثبوت سلطة التشريع الاجتهادية للفقيه، بما هو فقيه في عصر الغيبة، ولا يمكن للأمة أن تمارس السلطة، والتشريع في الحقل الذي تشغله أحكام الشريعة كذلك؛ لكون الأمر هو من شأن مجامع الفقهاء. وما يريد أن يكشفه الشيخ شمس الدين عن طريق ذلك، هو أنَّ الولاية لم تنتقل من النبي (ﷺ)، أو من الإمام المعصوم، الى الأمة بالوراثة، بل جعلت للأمة بمقتضى التشريع المبدئي العام، ولا يوجد دليل قطعي من الكتاب والسنة، يعطي للفقيه ما للمعصوم من سلطات مطلقة، وأنَّ الفقهاء القدامى - بحسب رأيه - لم ينتهوا إلى هذه المسألة، لكونهم محكومين بنظرية العصمة، والولاية المعصومة، التي يرون أنَّها مستمرة عن طريق ولاية الفقيه^٥. وأنَّ ولاية الأمة على نفسها، في ضوء ما قضاه الله ورسوله، في التشريع المبدئي العام في الكتاب والسنة، من شأنها أن تلغي أزمات الحكم، والطاعة. وأنَّ عدم انتباه الفقهاء إلى مسألة ولاية الأمة، ودورها السياسي، والاجتماعي، أسهم إلى درجة كبيرة، في اتخاذ موقف سلبي من مشروع السلطة في عصر الغيبة، وحمل العديد من فقهاء الامامية على تحريمها، والقول بعدم مشروعيتها^٦. لذلك، فلا بدَّ للمسلمين من صيغة

١. محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

٢. سورة الاحزاب: الآية ٦.

٣. محمد مهدي شمس الدين، أهلية المرأة لتولي السلطة، ط ١، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٥م، بيروت، ص ١٥٠.

٤. محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الاسلامي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨.

٥. محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الاسلام، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٠.

٦. علي بن الحسين الشريف المرتضى، الشافي في الامامة، ج ١، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ١٤١٠ هـ، ص ٨٠.

حكم، وفقاً للنظرية الإسلامية في الكتاب، والسنة، وعلى أساس مبدأ ولاية الأمة، التي تقضي أن يشرع كل شعب من الأمة الإسلامية، نظامه الإسلامي الخاص في نطاق وحدة الأمة^١. وتستمد السلطة خطوطها من التشريع السياسي الإسلامي، وتتكيف قدر الإمكان مع ضرورات الوضع العالمي القائم. فالشيخ شمس الدين، لا يعتقد بأنه بدلالة على أن الله تعالى، قضى بأن يكون الفقيه ولياً للأمر، وله حق الطاعة المطلقة في ما يأمر به، وينهى عنه، فيقول: "إنَّ أصل العصمة والولاية المعصومة التي يرون أنَّها مستمرة عن طريق ولاية الفقيه"^٢. فقد ركَّز في أذهانهم أنَّ الناس في الشريعة الإسلامية، ليس لهم من أمرهم شيء، على قاعدة الآية القرآنية: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...}^٣، فهم يعتقدون أنَّ في الدين الإسلامي، ليس للإنسان الحق في اختيار النظام السياسي له، ويمارس هذا النظام على الأرض، عن طريق التنظيم السياسي للمجتمع^٤. وهذا هو ممكن الخلاف بين طروحات الشيخ شمس الدين، وباقي الفقهاء، ولاسيماً من قالوا بولاية الفقيه. فالشيخ شمس الدين لا يرى في الروايات، ما يدل على ثبوت الولاية للفقيه، وذهب إلى ثبوت الولاية للأمة من قبل الله تعالى؛ لذلك لا بدَّ أن تمارس الأمة ولايتها بشكل مطلق، وانتخاب من ترى فيه الأهلية والكفاءة، سواء كان فقيهاً أم لم يكن، من منطلق أنَّ ملاك الحاكمية هو حفظ النظام العام، وعدم دلالة النصوص على حصر الحاكمية بالفقيه. في حين ذهب الفقهاء إلى القول بحاكمية الفقيه في عصر الغيبة، استناداً إلى بعض الروايات، مما يعني أنَّ انتخاب غير الفقيه، يكون مخالفاً لإرادة الله، واختياره^٥، وهذا ما لم يثبت عند الشيخ شمس الدين. ولذا فإنَّ الرؤية الفقهية، والطروحات السياسية للشيخ شمس الدين، يختلف بها عن باقي الفقهاء حتى مع الشيخ النائي، فعند الأخير ولاية الأمة من الأمور الحسبية، لا من التكاليف العمومية، وأبقى على موقع الفقيه، من حيث كون هذه الوظائف الحسبية ثابتة له؛ مما يؤدي إلى أن يكون الفقيه مصدراً لشرعية السلطة (بشكل أو بآخر). في حين يعتقد شمس الدين بأنَّ الفقهاء لهم دور تشريعي وتقني، وليس لهم أي دور سلطوي. إلا أنَّه يلتقي مع الشيخ النائي، عن طريق ما يعتقد به من أنَّ وظيفة نائب الإمام، لا تعني جمعاً لمهام النبي محمد (ﷺ) والمعصوم (عليه السلام)، ولا تنازل من قبل المعصوم، عن هذه المهمات إلى الفقيه، واختلفا عند حدود عدِّ شرعية الحكومة المدنية، وموقع الفقيه فيها^٦. وهذا يعني أنَّ الأمة بموجب الأدلة المحكمة على ولايتها في عصر الغيبة، هي التي تمارس السلطة، وتعطي الشرعية بالنسبة للشيخ شمس الدين. لهذا نعتقد أنَّ الشيخ شمس الدين "كما ذكرنا سابقاً"، كان طرحه أكثر خصوصية "بهذا الجانب" من باقي الفقهاء، ولاسيماً الشيخ النائي فيما يتعلق بالدستورية، أو تقييد ولاية الفقيه في عصر الغيبة. فشمس الدين قدَّم كشفاً لم يسبقه أحد من الفقهاء "بما فيهم النائي"، الذي حاول التوفيق بين ولاية الأمة، والفقيه في عصر الغيبة. فقد عدَّ الشيخ النائي أنَّ الحاكم الظالم، الذي لا يتقيد بدستور أو مجلس

١. محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٠.

٢. المصدر نفسه، ص ٤٢٠.

٣. سورة الاحزاب، الآية ٣٦.

٤. محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣-١٣٤.

٥. المصدر نفسه، ص ١٣٧.

٦. فرح موسى، الدين والدولة والأمة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣١.

شعبي (برلمان)، منتخب انتخاباً من قبل الشعب، وهو مغتصب لحقين معاً: حق الإمام الغائب المعصوم (ع)، وحق الناس، وحريرتهم في اختيار حاكمهم. أمّا الحكم المقيد بالدستور، وإرادة الناس عن طريق البرلمان، فهو مغتصب لحق الإمام المعصوم وحده، وهذا الحكم مفضل طالما أنّ غيبة الإمام المعصوم مستمرة. وهذا يعني أنّ النائبني يعد الشأن السياسي، من الأمور الحسبية العائدة للفقهاء لا من التكاليف العمومية، بمعنى أنّه يؤمن بنبابة الفقيه للإمام في عصر الغيبة، ويثبت له من الوظائف ما للإمام. على العكس من الشيخ شمس الدين، الذي يرى أنّ الأمور الحسبية وإن كانت ثابتة للفقهاء، إلا أنّها ليست دليلاً على الولاية العامة للفقهاء^١.

إنّ تبيّن الشيخ شمس الدين ولاية الأمة على نفسها؛ لكونها - حسب رأيه - لا تؤدي إلى أزمة حكم، ولا إلى أزمة طاعة؛ لأنّها تقتضي أن يشرع كل شعب من الأمة، نظامه الإسلامي الخاص به في نطاق وحدة الأمة^٢. فولاية الأمة في عصر الغيبة، لا تعني غصب حق الإمام المعصوم، الذي قرره الله تعالى؛ وذلك لأنّه إنما يكون مغصوباً فيما لو كان الإمام حاضراً، وفاعلاً، في المجتمع، وموجّهاً للناس في جميع شؤونهم الدينية، والدنيوية، أمّا إذا كان الإمام غائباً، وولايته معلقة، فإنّ النصوص المقدسة لم تكشف عمّا قضاه الله تعالى في عصر الغيبة؛ لذلك نراه يفصل بين الدولة والإمامة، فهو يعد الدولة أمراً آخر عن الإمامة، فالأخيرة ليست نظرية مغلقة، بل هي مشروع تاريخي مطروح للتنفيذ دائماً، ولا بدّ من إقامته في كل العصور، ومنها عصر الغيبة. لقد كان من الواجب أن تتطابق الإمامة مع الدولة، ولكنّه لم يحدث سوى في عصر النبي (ﷺ)، والإمام علي (عليه السلام)، وفترة قصيرة من حياة الإمام الحسن (ع)، ولكن الإمامة انفصلت عن الدولة منذ ذلك التاريخ. فالموقف الفقهي من الدولة، غير الموقف الكلامي من الإمامة، فينبغي أن نفرق بين الأمرين، ولا ملازمة بين الأمرين. فوظيفة الإمامة هي غير وظيفة الدولة. ووظيفة الإمام في الدرجة الأولى، ليست الحكم السياسي بل حفظ الدين من التحريف، وبيان الأحكام، وإثراء الشريعة، التي تقتضيها تطورات الاجتماع الإنساني. ففي عصر الغيبة، تعطل دور الإمامة الفعلي التاريخي، وإن كان دورها الغيبي لا يزال قائماً، غير أنّ ذلك لم يلغ دور الولاية، وضرورة الدولة، فدورها لا يزال قائماً، ولا ينبغي أن نقول: إنّ الغيبة هي تقرير ضمني بعدم امكانية إقامة دولة، وحجب المشروعية عن كل الحكومات القائمة^٣. وتبقى الأحكام الإلهية الثابتة، أي التشريعية، في عصر الغيبة، أحكام نهائية ولا يجوز تجاوزها تحت أي ظرف، وهي من اختصاص الفقهاء في الدولة الإسلامية، كنظام العائلة، والعبادات، ومسائل الربا، والمسائل الجنسية "المتعلقة بجسم الإنسان وجسم الآخرين". أي بمعنى لا أحكام ثابتة في ما يخص النظام السياسي، والحكومة، بل إنّ الأحكام التي تتكفل بإدارة العلاقات الاجتماعية المختلفة، والأمور السياسية، والاقتصادية، والعلاقات الدولية، وتنظيمها، أحكام متغيرة، ومرتبطة بالزمان، تتغير بتغيّر المصلحة الاجتماعية، وينتهي مفعولها، وهي أحكام ناشئة من إدارة المجتمع في تنظيم أمور نفسه، وهي أحكام

١. محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨-١٣٩.

٢. سندس معين حسن المشهدي، الأثر الفكري لحوزة النجف الاشرف على الشيخ محمد مهدي شمس الدين: ولاية الأمة على نفسها أنموذجاً، وقائع مؤتمر المرجعية وأثرها في بناء الإنسان (المحور الفكري)، العدد ٦١، المجلد الثاني، مركز دراسات الكوفة، ٢٠١٩، ص ٣٦٢.

٣. المصدر نفسه، ص ٣٤٢-٣٤٣.

شرعية^١. لهذا نجد نظريته السياسية في (الدولة والولاية)، انعكست انعكاسًا كبيرًا في طروحاته الفكرية المعاصرة، وتفكيره السياسي، ولاسيما في مجال الديمقراطية، والعلمانية، والحريات العامة، وحقوق الإنسان، والدولة المدنية، وشكل الدولة، وعلاقاتها، وطبيعة المجتمع الشيعي في الدول الوطنية القائمة، والحركات الإسلامية "الجماعات المسلحة"، وكذلك فقه المرأة في الإسلام... وغيرها من القضايا المعاصرة. فنراه في أيامه الأخيرة، يوصي المجتمع الشيعي بعدة أمور، تؤثر بوضوح على الاندماج بين ما طرحه في نظريته السياسية، وطبيعة الأنظمة السياسية القائمة، والدول، وطبيعة الظروف، والتطورات السياسية، ولاسيما بعد التجربة السياسية الإيرانية، وطبيعة الأزمة اللبنانية بين المجتمع والدولة. وإنَّ ذروة تفكيره السياسي، والاجتماعي، ونظريته السياسية، تجلت في كتيب (الوصايا) الذي كتبه أواخر أيامه، ويؤكد فيه على أنَّ الشيعة لا يمكن لهم، إلا أن يكونوا جزءًا من أي مجتمع، بعيدًا عن التمايز المذهبي. فنراه يوجه وصيته لعموم الشيعة، ويقول: "أوصي أبنائي إخواني الشيعة الامامية، في كل وطن من أوطانهم، وفي كل مجتمع من مجتمعاتهم، أن يدمجوا أنفسهم في أقوامهم، وفي مجتمعاتهم، وفي أوطانهم، وأن لا يميزوا أنفسهم بأي تميز خاص، وأن لا يخرعوا لأنفسهم مشروعًا خاصًا يميزهم عن غيرهم، لأنَّ المبدأ الأساس في الإسلام؛ وهو المبدأ الذي أقره أهل البيت المعصومون (عليهم السلام)، هو وحدة الأمة، التي تلازم وحدة المصلحة، ووحدة الأمة تقتضي الاندماج، وعدم التمايز. وأوصيهم ألا ينجزوا، وألا يندفعوا وراء كل دعوة، تريد أن تميزهم تحت أي ستار من العناوين، من قبيل إنصافهم، ورفع الظلمة عنهم، ومن قبيل كونهم أقلية من الأقليات، لها حقوق غير تلك الحقوق التي تتمتع بها سائر الأقليات. إنَّ هذه الدعوات كانت ولا تزال شرًا مطلقًا، عادت على الشيعة بأسوأ الظروف. إنَّ الشيعة يحسنون ظروف حياتهم، ومشاركتهم في مجتمعاتهم، عن طريق اندماجهم في الاجتماع الوطني العام، والاجتماع الإسلامي العام، والاجتماع القومي العام، ولا يجوز ولا يصح أن يحاولوا، حتى أمام ظلم الأنظمة، أن يقوموا بأنفسهم وحدهم بمعزل عن قوى أقوامهم، بمشاريع خاصة للتصحيح والتقويم؛ لأنَّ هذا يعود عليهم بالضرر، ولا يعود على المجتمع بأي نفع...".^{*} كذلك انعكست نظريته، وطروحاته السياسية، على التجربة السياسية اللبنانية، إذ وصف تجربة الشيعة اللبنانيين، وأوصاهم بالاندماج في الدولة اللبنانية، وعدم تمييز أنفسهم أو انتمائهم لأي جهة خارجية، وأن يتكامل المسلمون اللبنانيون، ويحرصون على ضرورة وجود وفعالية المسيحيين في لبنان، إذ يرى بأنَّ من مسؤولية العرب، والمسلمين، أن يشجعوا كل الوسائل التي تجعل المسيحية في الشرق، تستعيد كامل حضورها، وفعاليتها، ودورها في صنع القرارات. فضلًا عن تأكيده على موضوع إلغاء الطائفية السياسية في لبنان، وتأكيد على موضوع اندماج الشيعة بشكل عام، في الدول القومية القائمة بقوله: "أوصي الشيعة في كل مجتمع من مجتمعاتهم، وفي كل قوم من أقوامهم، وفي كل دولة من دولهم، ألا يفكروا بالحس السياسي المذهبي أبدًا، وألا يبنوا علاقاتهم مع أقوامهم، ومع مجتمعاتهم، على أساس التمايز

١ . هيثم مزاحم، مصدر سبق ذكره.

* . جزء من وصاياه في كتابه (وصايا الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين) الذي كتبه قبل وفاته، منشور على موقع الراصد، تاريخ الزيارة {٢٩/٧/٢٠٢٤}، شبكة معلومات دولية:

الطائفي، وعلى أساس الحقوق السياسية والمذهبية^١. وكذلك يوصي الحركات الإسلامية باحترام حقوق الإنسان، والتنوع المجتمعي، إذ يقول: "على الحركات الإسلامية أن تحترم الحريات العامة، وحقوق الإنسان، وأن تؤمن بوجود التنوع في المجتمع، وأن هذا الأخير يحوي مسلمين وغيرهم، ويحوي غير المسلمين في المجتمعات ذات الهويات الدينية المتعددة، مثل: لبنان والسودان... وعليهم حق أن يحترموا النظام العام، ويحترموا هيكلية السلطة، وخصوصهم السياسيين كحركات إسلامية أخرى أو حركات علمانية..."^٢. كذلك نرى نظريته السياسية في الدولة والولاية، قد انعكست على قراءته، وتحليله، ونتاجه الفكري، فيما يتعلق برؤيته للعلمانية، التي يصفها بالعلمانية المؤمنة، فهي لا تقوم على أساس ديني، ولكنها تحترم الأديان، وتؤدي فرائض الإجلال لله تعالى، وقد لحظها في ضوء التشريع الإسلامي. وما يقصده بالعلمانية هنا، ليست العلمانية التي تحكم الأنظمة الغربية، بل بالتأكيد العلمانية التي تحكم الأنظمة العربية والإسلامية، إذ يعدّها نتاجاً لتنوع المجتمع السياسي دينياً، وهذا المجتمع تنطبق عليه صيغة المجتمع السياسي المعاهد، الذي يربط بين مواطنيه عهوداً ومواثيق يُحرم الإخلال بها^٣. فإنّ من جملة ما يراه الشيخ شمس الدين، ويذهب إليه، في شأن العلمانية، هو أنّها معبرة عن المجتمع السياسي لكي تكون شرعية، وأن لا تكون مخالفة للإسلام، وأنّ المجتمع السياسي الإسلامي، يمكن أن يستمر مسلماً في تكوينه، ونهجه العام، ويكون قابلاً لأي نظام لا يتنافى مع الإسلام، بوصفه عقيدة المجتمع، دون أن يكون نظام الحكم إسلامياً، فالمهم هو استمرار الإسلام في الأمة، واستمرار الأمة مسلمة وموحدة^٤. وأن لا تكون مخالفة للإسلام، فهي قد تكون علمانية مؤمنة، بمجرد الاعتراف بالإيمان الديني، واحترام الأديان^٥. وبما أنّها تحترم الأديان، وتعترف بالإيمان، فإنّها تكتسب الشرعية في حدود ما تستطيع تحقيقه من أمن، واستقرار، وحفظ للنظام العام، وفي حدود ما تلجأ إليه من سياسات، وقوانين، لتدبير المجتمع، ورعايته، دون التدخل في اعتقادات الناس، وانتماءاتهم الدينية، والمذهبية؛ لأنّ العلمانية المؤمنة تخسر شرعيتها، إذا اتخذت لنفسها موقع محاربة الإيمان، أو التعبير عن نفسها عن طريق الطائفية، والعصبية، والحزبية، فهي علمانية مؤمنة كونها لا تقوم على أساس ديني، في نظامها السياسي، وفي تشريعاتها القانونية، وسياساتها المدنية^٦. وفي ظل العلمانية المؤمنة التي تحيي الإيمان، يستطيع الإنسان المتدين بأي دين كان، أن يعبر عن وجهة نظره، بحيث لا يكون جامداً في ظل العلمانية المؤمنة، من دون هدف ورسالة، بل له أن يسعى في نطاق القانون، واحترام الآخرين، في سبيل تثبيت القانون، عن طريق الدعوة بالحسنى؛ لأنّ العنف

١ . جريدة المدى، وصايا الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، القسم الثاني، تاريخ الزيارة {٢٩/٧/٢٠٢٤}، شبكة معلومات دولية: <https://almadapaper.net/file/archiveto2615/511/12.pdf>

٢ . فرح موسى، خيارات الأمة وضرورات الانظمة عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ط ١، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥م، ص ٥٨.

٣ . محمد مهدي شمس الدين، بين الجاهلية والإسلام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٥م، ص ٨٠.

٤ . محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الاسلامي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

٥ . محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، ص ١٨٠.

٦ . محم إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

ليس أسلوبًا إسلاميًا ، وهو غير مسوغ شرعًا، لما يفضي إليه من إخلال في النظام العام للمجتمع السياسي^١. وعلى ضوء هذا الطرح، فإنَّه يعدّ العلمانية المؤمنة موافقة للإسلام، وإن لم تكن إسلامية^٢. أمّا من حيث مصدر شرعية السلطة، وشرعية القوانين، فيمكن للمجتمع السياسي الإسلامي في أي مجتمع متنوع - حسب تعبيره - أن يستمر مسلمًا في تكوينه، ونهجه العام، عن طريق هذه العلمانية، كما أنَّه يمكن للإنسان المسلم أن يعيش في ظلها، ويتفاعل معها، بما يحقق له الاستمرار في الدعوة إلى النظام الأمثل^٣. ولعل الشيخ شمس الدين بهذا الطرح، يعطي تفسيرًا، وصورة واقعية، لطبيعة النظام السياسي، والمجتمع اللبناني. فعلى الرغم من أنَّ طروحاته السياسية، جاءت منسجمة كثيرًا مع نظريته السياسية في الدولة، والولاية، إلا أنَّ واقعية الأحداث، والتطورات السياسية في إيران، والمنطقة، ولاسيما في لبنان، فرضت نفسها على نتاجاته، وطروحاته السياسية، والفكرية. فنراه - على سبيل المثال - يرفض الدعوة إلى إقامة حكم إسلامي، أو حكم مسيحي في لبنان؛ لكونها تهدد صيغة التعايش الإسلامي - المسيحي، وتأتي في ظل معطيات، وأوضاع غير طبيعية، من شأن الاستمرار بها، والعمل لها، أن يؤدي إلى فوضى عارمة في البلاد^٤؛ لهذا كان دائمًا يدعو إلى الواقعية السياسية في المجتمعات المتعددة؛ لأنَّ الإخلال بالواقعية، والموضوعية، يعدّ مخاطرة بحالة المسلمين في لبنان. ولم تخرج الديمقراطية من دائرة طروحاته الفكرية، التي صاغها بشكل مختلف عن باقي الفقهاء. فهو ينظر للديمقراطية من منظارين أو حقبتين، بين حقبة ما قبل الغيبة الكبرى، التي يعتقد بعدم مشروعيتها في اختيار الحاكم، ولا شرعية لمن يتم اختياره في مقابل المعصوم، وبين حقبة ما بعد الغيبة الكبرى. فهو لا يدخل ضمن نطاق المخالف المطلق للديمقراطية، ولا ضمن نطاق الموافق للديمقراطية، بل يدخل ضمن الموافقة المشروطة للديمقراطية؛ ولهذا صاغ أطروحته القائمة على الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى، لا على أساس الطائفية السياسية، التي عدّها جريمة بحق المواطن. وجوهر مشروع الديمقراطية العددية، هو أن يكون المواطن بديلًا للطائفة؛ لأنَّ المواطن هو الذي توضع له القوانين، وهو الذي يحمل هموم المستقبل، ويدفع الضرائب، ويدافع عن الدولة، والوطن، وهو الذي تصيبه شرور النظام إذا فسد، ويستفيد من محاسنه إذا صلح. إنَّ أمراء الطوائف والأحزاب حكام دائمون، والمواطن يدفع الثمن في مجتمع سياسي، يقوم نظامه السياسي على الطائفية والمذهبية^٥، بحيث يكون دور الدولة حماية المجتمع، وعدم المساس بحرية الرأي والرأي والمعتقد، والدفاع عن المواطن، وتأمين جميع حقوقه بمعزل عن انتمائه الديني؛ لأنَّ معنى المواطنة، والديمقراطية، الحقيقي، أن يكون الناس سواسية أمام القانون، وأحرارًا في التعبير عن آرائهم، ومعتقداتهم، في نطاق ما كفله الدستور المدني للمواطنين، من حرية، وممارسة للشعائر الدينية^٦؛ لأنَّ النظام الطائفي يعدّ الطائفة هي الوحدة السياسية، وليس الفرد المواطن. إنَّ أطروحة الشيخ شمس الدين في الديمقراطية، لا تعني

١. المصدر نفسه، ص ١٦٤.

٢. محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، نقد وتحليل، ط ٢، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩١م، بيروت، ص ١٨٦.

٣. محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

٤. فرح موسى، الدين والدولة والامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

٥. محمد إبراهيم فلفل، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

٦. محمد مهدي شمس الدين، العلمانية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

أبدًا تحرير لبنان من الأديان، أو من الإسلام والمسيحية، بل هي أطروحة تتضمن الدعوة إلى إقامة حكم عادل، لمواطنين أحرار، وإلى استبدال الطائفية بالمواطنة، بهدف إقامة الحكم المدني العادل، والمؤمن، والقادر على حماية المجتمع من شرور السياسة، والفوضى^١.

بهذا الشكل يمكننا أن نقول: إنَّ الشيخ محمد مهدي شمس الدين، يعطي صورة واقعية لكل طروحاته السياسية، ويتعد كثيرًا عن المدرسة المثالية، أو الطوبائية، في الفكر السياسي ولاسيما الشيعي، ويندوب بعض موانع اندماج الشيعة في الدولة القومية الحديثة. ولعل الوضع السياسي اللبناني، وبنيتة السياسية والاجتماعية، وشكل النظام السياسي، وطبيعة المجتمع، كانت مؤثرة في كل مفاصل طروحاته السياسية. وهذا ربما دليل على دينامية الشيخ شمس الدين، ومرونته الفكرية، بموازاة الطرح السياسي - الفقهي الشيعي التقليدي، إذ لم يتمسك الشيخ بالقوالب الفكرية، والتقاليد الكلاسيكية للفكر السياسي الإسلامي، ولاسيما الفكر السياسي الشيعي، وإنما انطلق برؤى تجديدية معاصرة، بما يتناسب مع وضع الأمة، والدولة، والشعوب، وبما يحافظ على وحدتها، وعدم تشتتها، والحفاظ على خصوصيتها، في ضوء الزمان، والمكان، والظروف القائمة، وضمن الرقعة الجغرافية القانونية (الإقليم) لكل مجتمع، أو ما يسمى بالدولة القومية الحديثة؛ لهذا نجد طروحاته الفقهية للدولة، والأمة، والولاية، فضلاً عن القضايا المعاصرة في الديمقراطية، والعلمانية، والمرأة، وحقوق الإنسان... محط اهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم، سواء في الدائرة الشيعية، أو خارجها من الدائرة الإسلامية، أو غيرها من الدوائر الدينية، والسياسية الأخرى.

الخاتمة

تشكّل النظرية السياسية للشيخ محمد مهدي شمس الدين في الدولة، والولاية، مجموعة أفكاره التي بنى عليها كل طروحاته السياسية اللاحقة، إذ شكّلت نظرية الولاية (السلطة)، أو ولاية الأمة على نفسها، امتدادًا طبيعيًا للخط الإصلاحي الشوروي، الذي بدأه الشيخ النائي في الفكر السياسي الشيعي، في بدايات مطلع القرن العشرين في إيران، عن طريق نظريته المشهورة (الدستورية أو المشروطة)، التي انطلق فيها من نظرية ولاية الأمة، وليس من ولاية الفقيه في مفهومه للدولة الإسلامية. إلا أنَّ الشيخ شمس الدين تجاوز الشيخ النائي على مستوى الطروحات السياسية، ولاسيما ما يتعلق بمفهوم الولاية (ولاية الأمة على نفسها)، وطبيعة إدارة السلطة والحكم، في ظل غياب المعصوم، وعصر الدولة القومية، وما يرافقها من ظروف سياسية، واجتماعية، على المستويين: (الداخلي والخارجي)؛ لهذا ربما يصف البعض طروحاته السياسية بالراديكالية، اتجاه التراث السياسي الشيعي السائد، على الرغم من كونها قد جمعت بين المرونة، والأصولية الفكرية. إذ ينطلق الشيخ شمس الدين من "المسلمات والثوابت الشيعية المعروفة في علم الكلام، والفقه، الشيعيين". كما يصفه الكاتب والأكاديمي في حزب الله، علي فياض في كتابه (نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي).

١. فرح موسى، الدين والدولة والأمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

فتح الشيخ شمس الدين بنظرته، وطروحاته السياسية في (الدولة والولاية)، أفق التجديد السياسي على المستويات كافة، ولاسيما تلك الرؤية التجديدية على مستوى الاجتماع السياسي، سواء فيما يتعلق بتجوير تولي المرأة للسلطة، وتولي الحاكم الجائر، والتعاون معه، أو ما يتعلق برؤيته السياسية لمفهوم الدولة القومية الحديثة، والديمقراطية، والعلمانية، فضلاً عما مثله من انقلاب جريء على التراث الشيعي، في نظرية (ولاية الأمة على نفسها). فهي لم تكن نقيضة لولاية الفقيه، أو بمنزلة الرد عليها، بقدر ما هي نظرية عملية، لها مبانيها الفقهية الخاصة؛ لأنَّ ولاية الفقيه من الممكن أن تكون واقعة في سياق ولاية الأمة على نفسها، أو أن تكون مظهرًا من مظاهر خيارات الأمة، وليس بالضرورة مناقضة لها، على الرغم من أنَّها عمليًا تسلب حق الأمة من حرية الاختيار، والتصرف. ونستنتج من ذلك:

- إنَّ معنى ولاية الأمة على نفسها، أن تكون هناك شرعية لكل ما تنتجه الأمة، في دائرة التنظيم، والتدبير، وتحقيق ذاتها سياسيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا، بغض النظر عن شكل الدولة، وطبيعتها.
- اختلف الشيخ شمس الدين مع الشيخ النائيني، في نظريته السياسية بالنسبة للولاية، بإعطاء الفقهاء دور تشريعي وتقني، وليس لهم أي دور سلطوي. أمَّا الشيخ النائيني فقد عدَّ ولاية الأمة، من الأمور الحسبية لا من التكاليف العمومية.
- لعل المرونة الفكرية التي تمتع بها الشيخ شمس الدين، وضعته بجانب أنصار الدولة القومية الحديثة، في ظل غياب الإمام المعصوم. وهذا واضح في وصاياه إلى المجتمعات الإسلامية، ولاسيما المجتمع اللبناني.
- ربما انفرد الشيخ شمس الدين في قراءته للمفاهيم، والقضايا السياسية المعاصرة، عن كثير من فقهاء عصره، أو حتى السابقين له، ولاسيما فيما يتعلق برؤيته للعلمانية، التي يصفها بالمؤمنة. إذ يعتقد بأنَّها لا تقوم على أساس ديني، ولكنَّها تحترم الأديان، وهي نتاج لتنوع المجتمع السياسي دينيًا.

المصادر

١. إسراء تحسين علي الموسوي، الشيخ محمد مهدي شمس الدين وآرائه الفكرية من بناء الدولة المتحضرة وقضايا التجديد والاصلاح، وقائع المؤتمر المرجعية ودورها في بناء الدولة، جامعة الكوفة: مركز دراسات الكوفة، العدد ٦٢، المجلد الثاني، ٢٠٢١.
٢. رضوان جودت زيادة، سؤال التجديد في الخطاب الاسلامي المعاصر، دار المنار، بيروت، ٢٠٠٤.
٣. سندس معين حسن المشهدي، الأثر الفكري لحوزة النجف الاشرف على الشيخ محمد مهدي شمس الدين: ولاية الأمة على نفسها أنموذجًا، وقائع مؤتمر المرجعية وأثرها في بناء الإنسان (المحور الفكري)، العدد ٦١، المجلد الثاني، مركز دراسات الكوفة، ٢٠١٩.
٤. علي بن الحسين الشريف المرتضى، الشافي في الامامة، ج ١، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ١٤١٠ هـ.

٥. فرح موسى، الشيخ محمد مهدي شمس الدين بين وهج الاسلام وجليد المذاهب، دار الهادي، بيروت، ١٩٩٣.
٦. _____، خيارات الأمة وضرورات الانظمة عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ط١، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥ م.
٧. فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة، ط١، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٨ م.
٨. محمد ابراهيم فلفل الموسوي، الفكر السياسي عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
٩. محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، ط١، بيروت، دار التعارف، ١٩٩٠ م.
١٠. محمد علي محمد رضا محسن الحكيم، الفكر السياسي الاسلامي المعاصر _ دراسة في نظريتي ولاية الفقيه وولاية الامة، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠٠٩.
١١. محمد عمارة، الاسلام واصول الحكم لعلي عبد الرازق، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢ م.
١٢. محمد مهدي شمس الدين، التجديد في الفكر الاسلامي، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ١٩٩٧ م.
١٣. _____، العلمانية، نقد وتحليل، ط٢، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩١ م، بيروت، ص ١٨٦.
١٤. _____، أهلية المرأة لتولي السلطة، ط١، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٥ م.
١٥. _____، بحث الحكومة الاسلامية في ايران، ط١، منظمة الاعلام الاسلامية، ١٩٨٦ م.
١٦. _____، بين الجاهلية والاسلام، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٥ م.
١٧. _____، حركة التاريخ عند الامام علي (ع)، ط١، المؤسسة الدولية، بيروت ١٩٨٥ م.
١٨. _____، في الاجتماع السياسي الاسلامي، ط١، دار الثقافة للطباعة والنشر، قم، ١٩٩٤ م.
١٩. _____، مواقف وتأملات في قضايا الفكر والسياسة، ط٢، دار الزهراء (ع) للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢ م.
٢٠. _____، نظام الحكم والادارة في الاسلام، ط٣، قم، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٢ م.
٢١. _____، بين وهج الاسلام وجليد المذاهب، ط١، دار الهادي للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، بيروت، ص ١١٩.

مواقع الإنترنت

١. زكي الميلاد، العلامة شمس الدين والتطور الفكري من نظام الحكم إلى الاجتماع السياسي، موقع الاجتهاد، ٢٠١٩، تاريخ الزيارة {٢٣/٧/٢٠٢٤}، أنظر الرابط:

<http://ijtihadnet.net/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9->

[%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%B8](#)

٢. جزء من وصاياه في كتابه (وصايا الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين) الذي كتبه قبل وفاته، منشور على موقع الراصد، تاريخ الزيارة {٢٠٢٤/٧/٢٩}، شبكة معلومات دولية:

https://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=5132

٣. جريدة المدى، وصايا الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، القسم الثاني، تاريخ الزيارة {٧/٢٩/

{٢٠٢٤}، شبكة معلومات دولية: <https://almadapaper.net/file/archiveto2615/511/12.pdf>

٤. هيثم مزاحم، الإمام محمد مهدي شمس الدين وولاية الأمة على نفسها، مركز البحوث المعاصرة في بيروت، ٢٠١٢، تاريخ الزيارة {٢٠٢٤/٧/٢٣}، شبكة معلومات دولية:

<https://nosos.net/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D9%87%D8%AF%D9%8A-%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85/>